

## ثبت مباحث الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	محتويات الكتاب
١٣	المقدمة
٢٣	مبحث تمهيدي
٢٣	المطلب الأول: تقسيم الفقه الإسلامي للمصادر المائية
٢٣	الفرع الأول: تقسيم الفقهاء الأقدمين
٢٧	الفرع الثاني: تقسيم المعاصرين
٢٩	الفرع الثالث: التقسيم المختار
٣٠	المطلب الثاني: تصنيف القانون الدولي للأنهار (الدولية - الوطنية)
٣٣	الباب الأول: احكام الملكية والانتفاع بالمصادر الطبيعية للمياه
٣٣	تمهيد: توصيف الفقهاء للمصادر الطبيعية
٣٦	ثمرات التوصيف
٣٩	الفصل الأول: الأسس الشرعية والقانونية لأحكام الملكية والانتفاع
٣٩	المبحث الأول: الأساس الشرعي في الفقه الإسلامي
٣٩	تمهيد
٤٠	المطلب الأول: الأساس الشرعي من القرآن الكريم
٤٠	الفرع الأول: الرؤية القرآنية للعلاقة بين الإنسان والمياه الطبيعية
٤٣	الفرع الثاني: أنماط انتفاع الإنسان بالمياه الطبيعية
٤٥	الفرع الثالث: إشارة القرآن إلى ضرورة تنظيم الانتفاع بالمياه
٤٧	المطلب الثاني: الأساس الشرعي من السنة
٤٧	الفرع الأول: حديث الشركة، أسانيده، تحليل متن الحديث
٦٤	الفرع الثاني: أحاديث النهي عن منع الماء - فقه الأحاديث
٦٥	الفرع الثالث: أحاديث النهي عن منع فضل الماء - فقه الأحاديث



٦٨	الفرع الرابع: أحاديث النهي عن بيع الماء والنهي عن بيع فضل الماء
٦٩	الفرع الخامس: تحديد الأساس الشرعي
٧١	المبحث الثاني: الأسس القانونية لتنظيم المياه الدولية المشتركة في القانون الدولي العام
٧١	المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية
٧١	المطلب الثاني: الأعراف الدولية
٧٢	المطلب الثالث: المبادئ العامة للقانون
٧٤	المطلب الرابع: القضاء الدولي (أحكام المحاكم)
٧٤	المطلب الخامس: الفقه الدولي
٧٨	المطلب السادس: مشروع قانون الأنهار الدولية
٨٠	المطلب السابع: الموازنة بين الأساسين
٨٣	الفصل الثاني: أحكام تنظيم الانتفاع بالمياه الطبيعية المباحة
٨٣	تمهيد: تقسيم الفقهاء للأنهار الطبيعية
٨٣	المطلب الأول: تقسيم جمهور الفقهاء
٨٤	المطلب الثاني: تقسيم فقهاء الحنفية
٨٧	المبحث الأول: أحكام الانتفاع بالأنهار الكبرى في الفقه الاسلامي
٨٧	المطلب الأول: عدم قبولها التملك وآثاره
٨٨	المطلب الثاني: جواز الانتفاع بها
٩١	المطلب الثالث: أحكام الانتفاع بها في القانون الدولي العام
٩٥	المبحث الثاني: أحكام الانتفاع بالأنهار الصغرى في الفقه الاسلامي
٩٥	تمهيد
٩٦	المطلب الأول: ترشيد الاستخدام وأفضلياته
٩٦	الفرع الأول: ترشيد استخدام الثروة المائية
٩٩	الفرع الثاني: أفضليات الاستخدام
١٠٤	الفرع الثالث: تطبيقات الفقهاء / أفضليات الاستخدام



١٠٦	الفرع الرابع: دور النظرية في المعالجة العامة
١٠٨	المطلب الثاني: أفضليات الاستخدام في القانون الدولي العام
١١٢	المطلب الثالث: المقارنة بين النظامين
١١٥	المبحث الثالث: أسبقية الانتفاع بمياه الأنهار الصغرى المباحة في الفقه الاسلامي
١١٥	تمهيد
١١٥	المطلب الأول: رأي جمهور الفقهاء - أدلتهم
١٢١	المطلب الثاني: رأي فقهاء الحنفية - أدلتهم
١٢٥	المطلب الثالث: تفريعات فقهية
١٢٥	١. نوع الأسبقية (المكان أو سبق الأحياء)
١٢٧	٢. سلطة المحيي الأسبق
١٣٠	٣. حقوق المحيي اللاحق
١٣١	٤. لو كانت ملكية أحد مقابل الأعلى
١٣٤	المطلب الرابع: الموقف في القانون الدولي العام
١٣٩	المبحث الرابع: معايير مقاسمة المياه بين المتشاطئين في الأنهار الطبيعية
١٣٩	تمهيد
١٤١	المطلب الأول: أحكام توزيع الحصص المائية
١٤٢	المطلب الثاني: أحكام التوزيع فيما لا ينتفع بمائه إلا بحبس مجراه
١٦٤	المطلب الثالث: المناط المتفق عليه بين الفقهاء
١٦٩	المبحث الخامس: تفريعات فقهية
١٦٩	الفرع الأول: مقدار ما يرسل الأعلى للأسفل بعد الحبس
١٧٠	الفرع الثاني: اختلاف تضاريس الأرض وأحكام سقيها
١٧٤	الفرع الثالث: تمكين الأعلى من السقي مرة أخرى
١٧٧	المبحث السادس: اقتسام مياه النهر المتاخم في الفقه الاسلامي
١٨٣	المبحث السابع: موقف القانون الدولي من اقتسام مياه الأنهار الدولية المشتركة



الفصل الثالث: الأحكام الشرعية المنظمة للحقوق والالتزامات ١٨٥  
في استخدام مصادر المياه الطبيعية في غير اقتسام مياهها

١٨٥ تمهيد

١٨٧ حريم النهر العام

١٨٧ المطلب الأول: تعريفه وأدلته

١٩٠ المطلب الثاني: هل للنهر العام حريم؟

١٩٢ المطلب الثالث: كم حريم النهر العام؟

١٩٥ المطلب الرابع: أثر أحكام الحريم في المعالجة الإسلامية

١٩٩ المبحث الثاني: أحكام إعمار النهر العام

١٩٩ المطلب الأول: من يجب عليه؟

٢٠٤ المطلب الثاني: موارد الإنفاق المالي على الإعمار

٢٠٧ المطلب الثالث: أحكام التوظيف في حالة عجز بيت المال

٢٠٩ المطلب الرابع: أثر أحكام الإعمار في المعالجة الإسلامية

٢١٢ المطلب الخامس: أحكام إعمار النهر الدولي في القانون الدولي العام

المبحث الثالث: العمل الضار باستخدام المياه المشتركة ٢١٥  
والمسؤولية الشرعية عنه

٢١٥ تمهيد

٢١٥ المطلب الأول: مفهوم الضرر القانوني وحدوده

٢١٦ المطلب الثاني: مستند تحريم الفعل الضار

٢١٨ المطلب الثالث: موجبات تحريم الضرر

٢٢٠ المطلب الرابع: أنواع الفعل الضار

٢٢١ أ. قبل قسمة المياه

٢٢١ ب. بعد قسمة المياه

٢٢١ ج. في صورة الفائض المائي

المطلب الخامس: من له الخصومة في الضرر؟ ٢٢٨

المطلب السادس: المسؤولية الشرعية عن الفعل الضار ٢٢٩

الفرع الأول: المسؤولية عن الإتلاف ٢٣٠



٢٣٢	الفرع الثاني: المسؤولية عن الغصب
٢٤٠	المطلب السابع: موقف القانون الدولي العام من الفعل الضار في استخدامات الأنهار الدولية
٢٤٣	المبحث الرابع: المياه الجوفية الطبيعية
٢٤٣	المطلب الأول: تقسيم الفقهاء لها
٢٤٤	المطلب الثاني: آبار السابلة
٢٤٦	المطلب الثالث: آبار الارتفاق
٢٤٩	المطلب الرابع: أثر أحكام المياه الجوفية في المعالجة الإسلامية
٢٥٠	المطلب الخامس: المياه الجوفية في القانون الدولي العام
٢٥٣	خاتمة الباب الأول
٢٥٩	الباب الثاني: المصادر المائية الصناعية - ملكيتها وأحكام الانتفاع بها
٢٥٩	المبحث التمهيدي
٢٥٩	المطلب الأول: تحديد الفقهاء
٢٥٩	أولاً: مسلك الجمهور
٢٦٢	ثانياً: مسلك الحنفية
٢٦٥	المطلب الثاني: آراء المعاصرين
٢٦٥	أولاً: رأي أبو زهرة
٢٦٦	ثانياً: رأي العبادي
٢٦٦	ثالثاً: رأي مدكور
٢٦٦	رابعاً: رأي علي الخفيف
٢٦٧	خامساً: رأي الغنيمي
٢٦٩	الفصل الأول: الأساس الشرعي لأحكام ملكيتها والانتفاع بها
٢٧١	المبحث الأول: الوسائل الشرعية لاكتساب حق الاختصاص في الثروات الطبيعية
٢٧١	المطلب الأول: القوانين القرآنية
٢٧٣	المطلب الثاني: مفهوم المال وتقسيماته في الفقه الإسلامي
٢٧٥	المطلب الثالث: وسائل اكتساب حق الاختصاص في الثروات



٢٧٦	المباحة
٢٧٦	أ. الاحراز
٢٧٨	ب. الحيابة
	المطلب الرابع: المستند الشرعي لاعتبارهما سببين شرعيين
٢٧٨	للملكية
٢٧٩	أ. من الكتاب
	ب. من السنة المطهرة
٢٨٣	المطلب الخامس: الآثار العامة للحيابة في الثروات الطبيعية
٢٨٧	المبحث الثاني: اتجاهات الفقهاء في حيابة المياه الطبيعية
٢٨٧	تمهيد
٢٨٧	المطلب الأول: الاتجاه الأول: الحيابة تسبب (حق أولوية)
	رأي أصحابه، أدلتهم، مناقشة الأدلة
٢٩٢	المطلب الثاني: الاتجاه الثاني: الحيابة ينتج عنها (حق ملكية)
	آراء أصحابه، أدلتهم، مناقشة الأدلة
٢٩٩	المطلب الثالث:
٢٩٩	الفرع الأول: تحديد الأساس الشرعي
٣٠٠	الفرع الثاني: مفهوم الملكية والفروق بين الاتجاهين
٣٠٥	الفصل الثاني: الأحكام الشرعية المنظمة لمقاسمة مياه الموارد
	الخاصة
	تمهيد
٣٠٧	المبحث الأول: أحكام استحداث مجاري الأنهار الخاصة
٣٠٧	المطلب الأول: الشروط الشرعية للاستحداث في الأرض
	المباحة
٣١٠	المطلب الثاني: قواعد تحديد حقوق الأفراد في ملكية المجرى
	المشترك
٣١٣	المطلب الثالث: استحداث المجرى في ملك الغير
٣١٥	المطلب الرابع: حكم اضطرار صاحب الأرض في إجراء ماء
	نهره في أرض الغير



٣١٩	المبحث الثاني: أحكام تنظيم حق الشرب في الأنهار الخاصة
٣١٩	تمهيد
٣٢٠	المطلب الأول: الأسس المحددة لمدى حق الشرب بين الشركاء
٣٢٢	الفرع الأول: أسس المقاسمة / ابتداء
٣٢٤	الفرع الثاني: أسس المقاسمة / في حالة التنازع
٣٢٩	المطلب الثاني: نظم المقاسمة وأحكامها
٣٢٩	الفرع الأول: نظام المهاية، وأحكامها
٣٣٣	الفرع الثاني: نظام السدود، وأحكامه
٣٣٧	المبحث الثالث: أحكام التصرفات الناقلة لحق الشرب
٣٣٧	المطلب الأول: بيع الشرب
٣٤١	المطلب الثاني: إجارة الشرب
٣٤٢	المطلب الثالث: الصلح على حق الشرب
٣٤٣	المطلب الرابع: هبة الشرب
٣٤٧	المبحث الرابع: الحقوق الارتفاقية للغير في مياه النهر الخاص
٣٤٨	المطلب الأول: حق الغير فيها للشفه
٣٥٨	المطلب الثاني: حق الغير فيها لسقي البهائم
٣٦٢	المطلب الثالث: حق الغير فيها لسقي الزرع
٣٦٩	المبحث الخامس: حقوق المالك بماء النهر الخاص - غير حق الشرب
٣٦٩	المطلب الأول: حق المالك في بيع ماء النهر الخاص
٣٧٤	المطلب الثاني: حق المالك في إجارة ماء النهر الخاص
٣٧٦	المطلب الثالث: حق المالك في الصلح على ماء النهر الخاص
٣٧٩	الفصل الثالث: الأحكام الشرعية المنظمة للانتفاعات بالمصادر الخاصة في غير مقاسمة مياهها
٣٧٩	تمهيد
٣٨١	المبحث الأول: حريم المصادر المائية
٣٨١	المطلب الأول: اتجاهات الفقهاء في تقديرات الحريم
٣٨٤	المطلب الثاني: مقادير حريم المصادر المائية (البئر، العين،



٣١٩	المبحث الثاني: أحكام تنظيم حق الشرب في الأنهار الخاصة
٣١٩	تمهيد
٣٢٠	المطلب الأول: الأسس المحددة لمدى حق الشرب بين الشركاء
٣٢٢	الفرع الأول: أسس المقاسمة / ابتداء
٣٢٤	الفرع الثاني: أسس المقاسمة / في حالة التنازع
٣٢٩	المطلب الثاني: نظم المقاسمة وأحكامها
٣٢٩	الفرع الأول: نظام المهاية، وأحكامها
٣٣٣	الفرع الثاني: نظام السدود، وأحكامها
٣٣٧	المبحث الثالث: أحكام التصرفات الناقلة لحق الشرب
٣٣٧	المطلب الأول: بيع الشرب
٣٤١	المطلب الثاني: إجارة الشرب
٣٤٢	المطلب الثالث: الصلح على حق الشرب
٣٤٣	المطلب الرابع: هبة الشرب
٣٤٧	المبحث الرابع: الحقوق الارتفاقية للغير في مياه النهر الخاص
٣٤٨	المطلب الأول: حق الغير فيها للشفه
٣٥٨	المطلب الثاني: حق الغير فيها لسقي البهائم
٣٦٢	المطلب الثالث: حق الغير فيها لسقي الزرع
٣٦٩	المبحث الخامس: حقوق المالك بماء النهر الخاص - غير حق الشرب
٣٦٩	المطلب الأول: حق المالك في بيع ماء النهر الخاص
٣٧٤	المطلب الثاني: حق المالك في إجارة ماء النهر الخاص
٣٧٦	المطلب الثالث: حق المالك في الصلح على ماء النهر الخاص
٣٧٩	الفصل الثالث: الأحكام الشرعية المنظمة للانتفاعات بالمصادر الخاصة في غير مقاسمة مياهها
٣٧٩	تمهيد
٣٨١	المبحث الأول: حريم المصادر المائية
٣٨١	المطلب الأول: اتجاهات الفقهاء في تقديرات الحريم
٣٨٤	المطلب الثاني: مقادير حريم المصادر المائية (البئر، العين،



	(القناة، النهر)
٤٠٨	المطلب الثالث: الوضع القانوني للحريم وآثاره
٤٠٨	الفرع الأول: الوضع القانوني
٤١٣	الفرع الثاني: آثار الوضع في الأرض المباحة
٤١٨	الفرع الثالث: آثار الوضع في المستحدثة في الأراضي المملوكة
٤٢٣	المبحث الثاني: أعمار الموارد المائية الخاصة
٤٢٣	المطلب الأول: مفهوم الإعمار ومقتضياته
٤٢٣	الفرع الأول: المفهوم المتحصل من عبارات الفقهاء، أسبابه
٤٢٥	الفرع الثاني: تقسيم الحنفية للموارد الخاصة وصلة ذلك بالإعمار
٤٢٨	المطلب الثاني: كيف يتم الإعمار؟
٤٣٣	المطلب الثالث: الأحكام في امتناع بعض الشركاء عن الإعمار
٣٤٧	المطلب الرابع: تفرعات فقهية
٤٤١	المبحث الثالث: الفعل الضار والمسؤولية عليه في المياه المجازة
٤٤١	تمهيد
٤٤١	المطلب الأول: صلة الأساس الشرعي لتحديد الفعل الضار
٤٤٢	المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في تحديد العمل الضار قانوناً
٤٤٧	خاتمة: نتائج الباب الثاني من الدراسة
٤٥١	الباب الثالث: ملكية المياه المحرزة وأحكام الانتفاع بها
٤٥١	تمهيد
٤٥١	المطلب الأول: مفهوم الإحراز
٤٥٢	المطلب الثاني: مصاديق المياه المحرزة
٤٥٥	الفصل الأول: الأساس الشرعي لأحكام ملكية الماء المحرز، والانتفاع به
٤٥٥	المبحث الأول: شروط صحة الإحراز
٤٥٦	المطلب الأول: بذل العمل المنظم



- ٤٥٦ المطلب الثاني: أن يكون المصدر مباحاً
- ٤٥٧ المطلب الثالث: ألا يترتب على الإحراز ضرر
- ٤٥٧ المطلب الرابع: حصول قصد التملك
- ٤٥٧ الفرع الأول: اتجاه لا يشترط القصد مطلقاً
- ٤٥٨ الفرع الثاني: الاستيلاء المباشر فقط لا يحتاج إلى قصد
- ٤٦٠ الفرع الثالث: حكم إحراز الوكيل لموكله
- ٤٦٢ المطلب الخامس: فصل الماء المحاز عن أصله
- ٤٦٥ المبحث الثاني: مدى حق المحرز في اكتساب ملكية المياه  
بالإحراز
- ٤٦٥ تمهيد
- ٤٦٧ المطلب الأول: أقوال الفقهاء في إطلاق الحق وتقييده
- ٤٦٧ الفرع الأول: أقوال الفقهاء
- ٤٦٧ ١. القول الأول: حق الحائز مطلق
- ٤٦٧ ٢. القول الثاني: له غير حاجته فقط
- ٤٦٨ ٣. القول الثالث: حقه مطلق، ما لم يترتب عليه ضرر
- ٤٦٨ الفرع الثاني: أدلة الأقوال
- ٤٦٨ ١. أدلة القول الأول
- ٤٦٨ ٢. أدلة القول الثاني
- ٤٦٩ ٣. أدلة القول الثالث
- ٤٧٠ الفرع الثالث: تفريع فقهي على القول الأول
- ٤٧٠ الفرع الرابع: الراجح من الأقوال
- ٤٧١ المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في حكم تعدد السابقين على ماء  
محرز ضيق المنال
- ٤٧٢ الفرع الأول: أقوال الفقهاء
- ٤٧٢ الفرع الثاني: مناقشة الأقوال
- ٤٧٥ الفرع الثالث: الراجح من الأقوال
- ٤٧٧ المبحث الثالث: ملكية الماء المحرز
- ٤٧٧ المطلب الأول: أقوال الفقهاء



٤٧٧	الفرع الأول: رأي جمهور الفقهاء
٤٧٨	الفرع الثاني: رأي بعض الفقهاء
٤٧٨	المطلب الثاني: أدلة القولين
٤٧٨	الفرع الأول: أدلة رأي الجمهور / مناقشة الأدلة
٤٩٣	الفصل الثاني: أحكام الانتفاع بالمياه المحرزة
٤٩٣	تمهيد
٤٩٥	المبحث الأول: طهارة الماء وإطلاقه، إباحة الانتفاع به
٤٩٥	المطلب الأول: طهارة الماء
٤٩٧	الفرع الأول: حكم الطهارة في الماء الكثير
٤٩٨	الفرع الثاني: حكم الطهارة في الماء القليل
٥٠٢	الفرع الثالث: حكم الماء المستعمل في الطهارة
٥٠٣	المطلب الثاني: إطلاق الماء
٥٠٣	الفرع الأول: تحديد الإطلاق وأثره
٥٠٤	الفرع الثاني: الخلاف في ماء البحر
٥٠٤	المطلب الثالث: إباحة الانتفاع بالمحرز
٥٠٧	المبحث الثاني: بيع الماء المحرز
٥٠٩	الفرع الأول: رأي المجيزين وأدلتهم
٥١٠	الفرع الثاني: رأي المانعين وأدلتهم
٥١١	الفرع الثالث: تفريع فقهي
٥١٣	المبحث الثالث: الفعل الضار في المياه المحرزة
٥١٣	المطلب الأول: الغصب والإتلاف
٥١٣	المطلب الثاني: كيف يتم الضمان
٥١٤	المطلب الثالث: الحكم في سرقة الماء
٥١٧	خاتمة الباب الثالث
٥٢٣	مصادر البحث
٥٢٥	